

له مائة ما امره بان حلتها ما رضى بها وبالحي ان قامت
لها ما رضى بان حلتها ما رضى بالحي والامتنوا حديتها
حلها والمكول والرد على ما سبق وجود الزوج على الميسر
حله في الماقى الاصل في وضع بطلان وان علمت المشد في حفظ
او علم ففعلها ولم يعلم بطلان وان علم ففعل او علم
يعلمه او لم يعلم واحو يعلم له هو فانها وكه صواب في الميسر
له ان اعلنا غيره وحلته ان ادخلت الى حرمه حنة الابنية
ان اعلنا باصله او اصله وان تزوجت بغيره ثمن عشرة نفعا
وعشرة له حل وسكننا عن عشرة سقطت خلا في البيع حاله
والثمن ان النكاح فزيد كونه صدق ولا يعمل به وكسائه الم
المرثى ففعلها ممتنع لقبضه لا مضره من فاع
او منكر او جازي النكاح الترتيب بلا وصية الا مغيرا به اجب
الترتيب كالنكاح في حكمه على الترتيب وضعه ان وصية
ففسها الا ان يميني فالتمت على الباطح ولها في الترتيب مهر
منها بالورثي لا جهنم وورثته عكسه بعد حرمه الميراث
وظلة في قبل الترتيب ولا تصدق بعدهما اي الموت والطلاق
انها رضى برضه قبلهما الابنية ووجب ان تمتع حتى
ينرض ورضها ان رضه مهر المثل في حكم الزوج وهل تحل
في حكمهما او الميراث والدية بالزوج فان رضى المثل لهما

اولاد

اولاد بوضعي الزوج والمكمل وهو لا ظهره والدية بالحي ان قامت
ان ينرض دون مهر المثل فلا يلزمها واكثر بغيره اقول ان
رضى في مرضه فوضعه لوارثه كما سبق فتمضى للزوجة والدية
على الاظهر مما في الاصل وان وطئته فبغيره فمهرها انما هو
على مهر المثل وصية على ما سبق وان رضى من مرضه ولا
عبرة باوردها قبل المرضي خلا في استفا عليها بشرط قبل وعنده
فيلزمها مهرها ان حله ووجب عقد فارثته واعتبار في مهر
المثل ومعلوم انه باعتبار صفات الرعية عادة ان الناسد
بهم الزوجي ووجب لصونه وغير عالمة لا طاعة بكوني
والصدوق على الواطئ ولو سكرها لان اقتتار اختياره
ويجوز كما ياتي نعم ان اعلمه حذوه من ارضه ولا يرجع به
وان سكره في نفسه عيان ان المرة فتمسك بالذم والفاق الله
للتامه فيه وينبغي ان سئل هل هو الرضا جوازا وانها ان
اخرجه الله ولا قبل الثاني فقد فعلها كالعادة الا ان يفسرها
زوجية او امة في احد الا ان يتخلل عنده في الموطون
او التي انشبهت بها فيكون كما في حقه ولو فلا ثم فلا
يستود بغيره المتخصص متى اخذ نوع المنيه من ملكه او
او فطاح لا زوجة ثم امة او عكسه ولا انسرك فلا اهل سوية
فيلزم مهر العاجلة عنوا من التام وقال سكر فلا اذمن وهو اولى

ثان